الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الرابعة
2026-2025

# محضر جلسة

# لجنة المالية والميزانية

**تاريخ الجلسة:** الخميس 26 مارس 2026

**قاعة الجلسة:** القاعة عدد 02

**جدول الأعمال:** الاستماع إلى مدير عام شركة فسفاط قفصة ومدير عام المجمع الكيميائي التونسي حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط.

**الحضورات:**

- عدد أعضاء اللجنة الحاضرون: (08)
- عدد أعضاء اللجنة الغائبون: (07)
- عدد النواب من غير أعضاء اللجنة: (05)

**توقيت افتتاح وختم الجلسة:**

- الافتتاح: الساعة 10.10
- الختم: الساعة 13.30

## مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 26 مارس 2026 استمعت خلالها إلى المدير العام لشركة فسفاط قفصة والمدير العام للمجمع الكيميائي التونسي حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بواشنطن بتاريخ 16 أكتوبر 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط عدد 06-2026.

وخلال هذه الجلسة، تطرق رئيس اللجنة إلى التأخر المسجل في انطلاق إنجاز مشروع تجديد وتطوير خطوط السكك الحديدية لنقل الفسفاط، وذلك رغم تعدد القروض التي تمّ تعبئتها لفائدته خلال السنوات الأخيرة. وأكد في هذا السياق على ضرورة التسريع في استكمال الإجراءات الترتيبية والمالية، بما يتيح المرور إلى مرحلة الإنجاز الفعلي في أقرب الآجال.

كما شدد على أهمية تحسين نجاعة استغلال التمويلات المتاحة، وضمان توظيفها وفق الأهداف المرسومة وفي الآجال المحددة، بما يضمن تحقيق النتائج المنتظرة من هذا المشروع الاستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بتحسين نسق نقل الفسفاط وتقليص كلفته.

ومن جهة أخرى، أبرز الحاجة الملحة لوضع برنامج عاجل وشامل لتأهيل البنية التحتية للسكك الحديدية، بما في ذلك تجديد السكة وأسطول عربات نقل الفسفاط، وذلك بهدف تقليص الفجوة المسجلة بين الحاجيات الفعلية والإمكانيات المتاحة، والتي أدت إلى الاعتماد المكثف على الخواص من خلال النقل عبر الشاحنات.

وفيما يتعلق بوضعية شركة فسفاط قفصة، تطرق إلى تواصل الإشكاليات الهيكلية التي تعيق تطور نشاطها، خاصة بخصوص تقادم معدات الإنتاج وضعف الاستثمار في تجديدها منذ سنوات، مؤكدا في هذا الإطار على ضرورة دعم الاستثمارات الموجهة لتحسين القدرة الإنتاجية والرفع من مردودية الشركة. كما تطرق إلى ضرورة توضيح وضعية شركات البستنة خاصة وأنّ خلاص أجور العاملين في هذه الشركات محمول على شركة فسفاط قفصة.

وفي سياق متصل، شدّد على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع، خاصة بين الهياكل المكلفة بالإنتاج والنقل والتحويل، بما يضمن تكامل الجهود وتحقيق النجاعة المرجوة. كما أكد

على أهمية إرساء منظومة حوكمة ناجعة للقطاع المنجمي، تقوم على وضوح الرؤية وتحديد المسؤوليات وتحسين التصرف في الموارد، وذلك في إطار مقاربة إصلاحية شاملة.

ودعا رئيس اللجنة إلى مزيد توضيح البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وضبط مؤشرات دقيقة لقياس الأداء وتقييم مدى تقدم تنفيذ المشاريع، بما يعزز من شفافية العمل ويكرّس مبدأ المساءلة.

ومن جهته تطرق مدير عام شركة فسفاط قفصة إلى وضعية مشروع تجديد خطوط السكك الحديدية، حيث بيّن أنّ المشروع لم يدخل بعد حيّز الإنجاز الفعلي حيث أنّ انطلاق الأشغال يبقى رهين استكمال تعبئة مختلف التمويلات المبرمجة.

وأفاد أنّ المشروع يهم بالخصوص تجديد الخط الرابط بين قفصة وقابس على طول يقارب 100 كلم، باعتبار أن البنية التحتية الحالية للسكك الحديدية تشكو من تقادم واضح، يتمثل خاصة في اهتراء السكة، مما يؤثر على سلامة النقل ونجاعته.

وأكد أنّ هناك تفاوت بين الحاجيات الفعلية والإمكانيات المتاحة، حيث لا يتجاوز عدد الرحلات اليومية 3 قطارات، في حين تقدّر الحاجيات بحوالي 10 قطارات يوميا، وهو ما أدى إلى اللجوء المكثف إلى النقل عبر الشاحنات.

وبخصوص وضعية شركة فسفاط قفصة، بيّن أنّ إنتاج شركة فسفاط قفصة بلغ سنة 2025 حوالي 3.9 مليون طن، مسجلا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. غير أنّ هناك جملة من الإشكاليات الهيكلية، من أبرزها تقادم معدات وآليات الإنتاج، خاصة بالمناجم السطحية، في ظل محدودية الاستثمارات منذ سنة 2014 وضعف منظومة نقل الفسفاط الخام نتيجة اهتراء معدات شركة نقل المواد المنجمية ومحدودية طاقة الغسل، مع خروج عدد من المغاسل عن الخدمة، خاصة بمنطقة المتلوي . وهذا السياق، تطرق إلى مشروع مغسلة "أم الخشب"، الذي يُفترض أن تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 2.4 مليون طن، إلا أنه يشهد تعثرا متواصلا في الإنجاز.

وبخصوص وضعية المجمع الكيميائي التونسي، أكد مدير عام المجمع أن نشاطه يرتبط ارتباطا وثيقا بانتظام التزويد بالفسفاط، وأن الاضطرابات المسجلة على مستوى الإنتاج والنقل تنعكس مباشرة على نسق نشاطه. وأفاد أنّه من أبرز الصعوبات التي تم تسجيلها هي محدودية ملاءمة بعض عربات النقل مع التجهيزات الصناعية للمجمع وتسجيل توقف جزئي أو كلي لبعض وحدات الإنتاج وذلك نتيجة إشكاليات بيئية وتقنية، على غرار معامل الحامض الفوسفوري خلال سنة 2025، من بينها معمل الحامض الفسفوري بقابس، ومعمل الفسفاط الرفيع، ومعمل الحامض الفسفوري بالصخيرة،

إضافة إلى معمل ثنائي الفسفاط الرفيع بالمظيلة، مبيّنا أنّ نسبة النشاط العامة للمجمع لا تتجاوز حاليا 40 %.

أما على مستوى المؤشرات، أفاد أنّه تم تسجيل استهلاك يناهز 2.4 مليون طن من الفسفاط وإنتاج في حدود 600 ألف طن من الحامض الفوسفوري مع اعتماد مخزون يقدّر بحوالي 600 ألف طن، في حين يناهز استهلاك مادة الكبريت حوالي 600 ألف طن .كما تم تسجيل تحسن نسبي في نسب استغلال الوحدات مقارنة بسنة 2024، رغم بقائها دون الطاقة القصوى.

وتعرض إلى وضعية استغلال الوحدات الصناعية والإشكاليات التي تعاني منها، خاصة تلك المرتبطة بالمتطلبات البيئية والانبعاثات الصناعية. وتطرّق كذلك إلى الإشكاليات البيئية خاصة بمنطقة قابس، حيث أفاد بأنّ المجمع أعدّ برنامجا لمعالجة مشكلة التلوث تم اعتماده والمصادقة عليه، ويهدف أساسا إلى الإيقاف الفوري لكل الانبعاثات الملوثة. وأوضح أنّ هذا البرنامج يتضمن عددا من المشاريع والإجراءات، من بينها القيام بأعمال صيانة وإصلاح ببعض الوحدات الصناعية.

وبالنسبة للآفاق والاستراتيجيات المستقبلية، أكد على التوجه لإعداد رؤية استراتيجية شاملة للقطاع المنجمي في أفق سنة 2035، وذلك في إطار دراسات تشرف عليها وزارة الصناعة، تشمل إصلاح منظومة الحوكمة وتحسين مردودية المؤسسات العمومية الناشطة في القطاع وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني وتحسين وضعية المالية العمومية. كما تم الإعلان عن برامج أولية لإعادة هيكلة المجمع الكيميائي التونسي، بما يضمن استدامة نشاطه وتحسين تنافسيته.

وخلال النقاش، استفسر رئيس اللجنة عن مدى دقة الأرقام المقدّمة بخصوص حجم إنتاج الفسفاط، مبيّنا أنّ المعطيات المتوفرة تشير إلى أنّ الإنتاج الفعلي لا يتجاوز مليون طن، وهو ما يتعارض مع الأرقام المقدمة.

كما أشار إلى أنّ محدودية الإنتاج الحالي تطرح تساؤلات حول الجدوى الفعلية من توسيع أسطول عربات السكك الحديدية. كما طرح تساؤلات حول ما إذا كان مستوى الإنتاج الحالي يبرّر فعلا الاستثمار في تحسين السكك الحديدية، داعيا إلى توضيح الإشكال الحقيقي الذي تعاني منه هذه المنظومة.

واعتبر عدد من النواب أن غياب برنامج واضح ومتكامل لتطوير قطاع الفسفاط ومنظومة نقله يجعل من الصعب بلورة قرار سياسي مبني على رؤية استراتيجية، داعين إلى إعداد دراسات استراتيجية عاجلة وواضحة من شأنها أن تشكّل أرضية لتحديد الخيارات المستقبلية للقطاع وتنبني على عديد الجوانب من بينها اصلاح الوضع الاجتماعي بالجهة.

كما انتقدوا تواصل اللجوء إلى القروض دون تحقيق النتائج المرجوة على مستوى تطوير إنتاج الفسفاط ومشتقاته، مشيرين إلى أنّ هذه القروض لم تنعكس بشكل ملموس على تحسين الإنتاج أو تطوير المنظومة الصناعية، في مقابل تفاقم عدد من الإشكاليات، خاصة المتعلقة بالتلوث في منطقة قابس والصخيرة ، إضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الشركة التونسية الهندية للأسمدة.

وتساءل النواب حول ما تمّ إنجازه فعليا لتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية، وحول الاستراتيجية المعتمدة فيما يتعلق بالسياسة التشغيلية داخل مختلف المؤسسات والمنشآت الناشطة في قطاع الفسفاط خاصة مع ضعف نسبة التأطير المسجلّة.

كما استفسروا حول أسباب عدم التوجّه إلى تجديد آليات استخراج الفسفاط التي أصبحت مهترئة، والعمل على تطويرها بما يضمن تحسين مردودية الإنتاج. ودعا عدد من النواب إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه الإشكاليات المطروحة على غرار دراسة اعتماد النقل الهيدروليكي للفسفاط، مشيرين الى تجارب دولية ناجحة على غرار تجربة المغرب، لما يوفّره هذا الخيار من تقليص للكلفة مقارنة بالنقل بالشاحنات أو القطارات. وأكّدوا ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في تنظيم قطاع الفسفاط، من خلال تجميع مختلف حلقاته ضمن مؤسسة موحّدة تتولى مهام البحث والاستكشاف والإنتاج والنقل والتصدير، بما يحدّ من تشتت المسؤوليات ويعزز النجاعة، إلى جانب الانفتاح على شراكات دولية وإبرام عقود تفاضلية بأسعار السوق مع عدد من البلدان المستهلكة للفسفاط مثل البرازيل والهند، دعما لموقع تونس في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، استفسر عدد من النواب عن كيفية التصرف في مادة الفوسفوجيبس التي تم تصنيفها خطرة وهي مادة ثانوية تنتج أساسا عند تصنيع حمض الفوسفوريك داخل المجمع الكيميائي التونسي.

وفي تفاعله مع تدخلات النواب، أكد المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي وجود رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القطاع، مبرزا أن إعداد هذه الاستراتيجية لم يكن ظرفيا، بل تم في إطار عمل مؤسساتي منظم. وأوضح أن اللجان المكلفة بإعداد الاستراتيجية تم إحداثها بمقتضى قرار صادر عن مجلس وزاري، بناء على مقترح من وزارة الصناعة، وقد شرعت فعليا في عملها. كما أشار إلى أن المجمع الكيميائي التونسي بادر من جهته بإعداد مشروع استراتيجية خاص به، من خلال لجنة داخلية تضم كفاءات وخبرات عليا، اشتغلت لمدة تقارب العشرة أشهر، وتمكنت من بلورة تصور شامل يستند إلى تشخيص دقيق لمختلف الإشكاليات، ويأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والآفاق المستقبلية.

وبيّن أن هذه الاستراتيجية لا تزال في طور الاستكمال والمراجعة، باعتبارها تخضع للتنسيق مع مختلف المتدخلين، من وزارات وهياكل عمومية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالنقل والتزويد والتمويل والتوريد، بما يضمن تكامل الرؤية وتناسقها.

وأوضح في هذا السياق أن من أبرز المبادئ التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هو إرساء مقاربة تقوم على اندماج قطاع الفسفاط بمختلف مكوناته، من استخراج ونقل وتحويل، بما في ذلك دور القطاع الخاص، وذلك بهدف تجاوز الصعوبات الناتجة عن تشتت المتدخلين وضعف التنسيق بينهم.

كما شدد على أهمية تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء الإدارية المسلطة على المؤسسات الصناعية، خاصة فيما يتعلق بمنظومة التزود والصفقات، والتي تستأثر بجزء كبير من وقت المسؤولين على حساب المهام الإنتاجية. وفي هذا الإطار، تم اقتراح إحداث هيكل مختص يتولى تأمين عمليات الشراء لفائدة المؤسسات التابعة لقطاع الفسفاط، بما يمكنها من التركيز على نشاطها الأساسي وتحسين مردوديتها.

وأشار كذلك إلى أن من الإشكاليات الأساسية التي تعيق نجاعة الأداء، ثقل الإجراءات وتعقدها مقارنة بالممارسات المعتمدة في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى تعطيل المشاريع وتأخير تنفيذها، مؤكدا ضرورة مراجعة الإطار القانوني بما يتلاءم مع خصوصية المؤسسات الصناعية التي تنشط في بيئة تنافسية.

كما تطرق إلى مسألة الحوكمة، مبرزا أن توحيد القواعد المطبقة على المؤسسات الإدارية والمؤسسات الصناعية يمثل عائقا حقيقيا، نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها وأهدافها، مما يستوجب اعتماد مقاربة تفاضلية في التسيير.

وفيما يتعلق بالتمويل، أكد أن تطوير القطاع يظل رهين توفير الموارد المالية اللازمة، مبرزا أن المجمع انخرط في مسار تعبئة التمويلات، حيث تم الشروع في التفاوض مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، من بينها البنك الإفريقي للتنمية، الذي تم التوصل معه إلى تمويل يناهز 100 مليون دولار، بعد مسار تفاوضي وإجرائي استغرق فترة زمنية هامة.

كما أشار إلى أن المجمع يعمل على تطوير شراكات دولية، إلا أن هذه المساعي تصطدم أحيانا بإكراهات قانونية ومالية، خاصة فيما يتعلق بإحداث فروع أو شركات بالخارج وتحويل الأموال، مستعرضًا في هذا السياق مثال مشروع شراكة مع البرازيل، الذي يواجه صعوبات على المستوى القانوني رغم أهميته الاقتصادية.

كما تم التطرق إلى مشاريع شراكة أخرى، من بينها مشاريع مع الجزائر وبولونيا، في إطار البحث عن توسيع النشاط وتعزيز التموقع في الأسواق الدولية، إضافة إلى دعم القدرات التنافسية للمجمع.

وبخصوص تزويد السوق بالأسمدة، أكّد مدير عام المجمع الكيميائي التونسي أنّ المجمع يعمل على تلبية حاجيات السوق الوطنية من الأسمدة، مشيرا إلى أنّ الطلب على بعض المواد، وخاصة مادة الأمونيتر وثنائي أمونيوم الفسفاط(DAP) ، يشهد ارتفاعا متواصلا، حيث يفوق الطلب العرض بحوالي 25%، وهو ما يعكس تزايد الحاجيات في القطاع الفلاحي.

فعلى مستوى السوق العالمية، أكد المدير العام أن الطلب العالمي على منتجات الفسفاط يفوق العرض، بما يضمن وجود فرص تسويق هامة، مشيرا إلى أن الإشكال لا يكمن في الترويج بل في القدرة على الإنتاج وتلبية الطلب.

وفيما يتعلق بالسوق المحلية، أوضح أن المجمع يضطلع بدور أساسي في تزويد السوق بالأسمدة خاصة خلال المواسم الفلاحية، مبرزا أن عملية التوزيع تتم تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفق برمجة سنوية تأخذ بعين الاعتبار فترات الذروة.

وبيّن في هذا الإطار أن الكميات الموزعة خلال موسم 2025-2026 فاقت الحاجيات المبرمجة، حيث تم توزيع حوالي 150 ألف طن مقابل حاجيات تقدّر بـ 90 ألف طن خلال فترة الذروة، مؤكدا أن المجمع وفّر كميات إضافية لتدارك النقص المسجل في الفترات السابقة نتيجة ضعف الإقبال على التزود خارج مواسم الذروة.

كما أشار إلى أنّ الإشكاليات المسجلة لا تعود إلى نقص في الإنتاج بقدر ما ترتبط بمنظومة التوزيع وفترات الطلب، حيث يتم تسجيل ضعف في سحب الكميات المبرمجة خلال بعض الفترات، مقابل ضغط كبير خلال أشهر محددة.

وبالنسبة للشركة التونسية الهندية للأسمدة TIFERT، أكد على أنّها تمر بإشكاليات مالية وتقنية مشيرا إلى أن المجمع يعمل على معالجة الوضعية منذ أكثر من سنة، وسيتم اعداد مشروع علمي واقتصادي وتقني.

وفي هذا الإطار، أكد أن المجمع تمكّن، رغم الصعوبات، من تأمين حاجيات السوق المحلية دون اللجوء إلى التوريد، مبرزا أن هذا الخيار مكّن من تفادي كلفة إضافية بالعملة الصعبة، وكذلك تفادي مخاطر

تكدس المخزون في حال تراجع الطلب، مشيرا في هذا الصدد إلى أنّ مادة الأمونيتر ليس له علاقة بالفسفاط بل يتم انتاجه من خلال مادة أولية مستوردة.

ونوّه بالمجهودات المبذولة من قبل الإطارات والعملة، خاصة خلال فترات الذروة، حيث تم العمل بنسق متواصل لضمان استمرارية الإنتاج وتلبية الطلب، رغم الظروف الصعبة والإكراهات الفنية والتنظيمية.

وبالنسبة للفوسفوجيبس، أكد أنّ استغلال هذه المادة رهين قرار مشترك من وزارة البيئة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وأفاد أنّ هناك مشروع يهدف إلى اخراج مادة الفوسفوجيبس من كونها نفايات خطرة ومن ثمة يمكن استغلالها.

وفيما يتعلق بنسبة التأطير للموارد البشرية، أفاد أنّ نسبة التأطير الحالية تبلغ حوالي 10 % مشيرا إلى أنه تمت برمجة حوالي 1600 انتداب خلال سنة 2025 من بينهم أعوان تقنيين. كما سيتم انتداب حوالي 400 عون من بينهم 80 % إطارات وذلك في إطار البرنامج السنوي لانتدابات المجمع.

واختتم مدير عام المجمع الكيمائي التونسي بالتأكيد على أن تحسين أداء المجمع يظل مرتبطا بإصلاحات هيكلية شاملة تشمل مختلف الحلقات، من الإنتاج إلى النقل والتوزيع، بما يضمن استدامة النشاط ونجاعته.

**قرار اللجنة:**

- الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

| | |
|---|---|
| **رئيس اللجنة** | **مقررة اللجنة** |
| **ماهر الكتاري** | **زينة جيب الله** |